بالنكرة دخول فاء الجواب عليه وفيه خبر وبتثليثه هذا حكم المضارع الواقع
بعد الجزاء فان وقع المضارع المقرون بالفاء او الواو بين الشرط والجزاء
فقد اشار اليه بقوله **وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا**
يعني ان المضارع اذا وقع بعد الفاء او الواو بين شرط وجزاء جاز جزمه
بالعطف على فعل الشرط ونصبه باضمار ان وامتنع رفعه لان الرفع كان جائزا
في المتأخر لان الرفع على الاستيناف ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء
وجزم مبتدأ او نصب معطوف عليه وسوغ الابتداء بالنكرة التفصيل
ولفعل متعلق بنصب وهو مطلوب ايضا لجزم فهو من باب التنازع
واثر ظرف في موضع النعت لفعل او واو معطوف على فا وان شرط
وفعل الشرط اكتنفا وبالجملتين متعلق به واكتنف مبني للمفعول
والضمير المستتر فيه عائد على فعل وان الجملتين اكتنفاه وجواب
الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال
والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم
يعني انه اذا علم الجواب اغنى عن ذكره الشرط نحو انت ظالم ان فعلت
فجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكذلك اذا علم الشرط اغنى
عنه الجواب كقوله • فطلقها فلست لها بكفء • والا يعل مفرقك الحسام •
اي والا تطلقها فحذف فعل الشرط للعلم به وفهم من قوله علم انه لو لم
يعلم واحد منهما لم يجز الحذف وفهم من قوله قد ياتي ان حذف الشرط اقل
من حذف الجواب والشرط مبتدأ وخبره يغني وعن جواب متعلق بيغني
وقد علم في موضع النعت لجواب والعكس مبتدأ وقد ياتي خبره وان شرطية
والمعنى مفعول لم يسم فاعله لمضمر يفسره فهم وجواب الشرط محذوف
لدلالة ما تقدم عليه ثم قال **واحذف لدى اجتماع شرط وقسم**
جواب ما اخرت فهو ملتزم يعني انه اذا اجتمع الشرط والقسم
حذفت جواب الاخير منهما واستغنيت بجواب المتقدم فتقول اذا
قدمت الشرط واخرت القسم ان يقم زيد والله اكرمه واذا قدمت
القسم والله ان قام زيد لاكرمنه فهذا الذي ذكره اذا لم يتقدم عليهما ذو
الشرط

الشرط والقسم ما يحتاج الى الخبر واما اذا تقدم عليهما ما يحتاج الى الخبر
فقد اشار اليه بقوله **وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر**
وشمل قوله ذو خبر المبتدأ وما اصله المبتدأ كاسم كان فتقول زيد والله ان
يقم اكرمه فتستغني بجواب الشرط عن جواب القسم وان كان القسم متقدما
على الشرط وانما رجح الشرط وان كان متأخرا لانه عمدة الكلام والقسم توكيد
الكلام وفهم من قوله رجح انه يجوز الاستغناء عنه بجواب القسم فتقول زيد
والله ان يقم لاكرمنه وفهم من قوله مطلقا ان الشرط يترجح سواء تقدم على
القسم او تأخر وقوله بلا حذر تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ولا متعلق
بحذر ومعناه عنه وجواب مفعول باحذف وما موصولة وصلتها اخرت
والضمير الى الموصول محذوف تقديره اخرته وان تواليا شرط وذو خبر
مبتدأ وخبره قبل والجملة في موضع الحال من الضمير في تواليا ولذلك
دخلت عليها الواو والفاء جواب الشرط والشرط مفعول مقدم برجح
ومطلقا حال من الشرط وبلا متعلق برجح ثم قال
وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم
يعني انه قد رجح الشرط المتأخر وان لم يتقدمه ذو خبر فتقول والله ان يقم
زيد اكرمه ومنه قوله لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل
وفهم من قوله وربما ان ترجيح الشرط المتأخر من غير تقدم ذي خبر قليل
تكملة لم يذكر الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم
يخله منه فانه ذكر حروف الجر بابها وذكر بعض احكامه في باب
المبتدأ وفي باب ان وفي هذا الباب

فصل لو

انما ذكر لو عقيب هذا الباب لانها تكون شرطية كان ومع كونها حرف امتناع
لترابط شبيهة بادوات الشرط في احتياجها الى جواب ولما كانت
لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدرية نبه على مراده بقوله
لو حرف شرط في مضي ويقل ايلاؤه مستقبلا لكن قبل
يعني ان لو حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتسمى لو هذه
امتناعية لانها تدل في التالي على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو لو قام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)